معوقات البحث العلمي
في الجامعات العربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية
دراسة ميدانية- جامعتي دمشق والكويت أنموذجاً

الباحثان

أ.د.عبدالله المجيدل د. خالد الرميضي

جامعة دمشق جامعة الكويت

الملخص:

هدفت الدراسة الكشف عن المقومات التي تحول دون قيام أعضاء هيئة التدريس في جامعتي دمشق والكويت بأعباء البحث العلمي ببحوثهم العلمية، والتعرف أي الجامعتين أكثر معاناة من تلك المعوقات من خلال المقارنة بين متوسط إجابات أعضاء هيئة التدريس، ومن ثم وضع الحلول المناسبة لتقليل المعوقات التي تواجه الباحثين في كلا الجامعتين. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كانت أهمها: يواجه أعضاء هيئة التدريس في كلا الجامعتين العديد من المعوقات المادية والمعنوية والإدارية التي تواجه البحث العلمي مع التفاوت في متوسط الإجابات.يعاني أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق من نقص في توافر المستلزمات المادية للبحث العلمي بدرجة أكبر من أعضاء هيئة التدريس في الكويت. أكد أعضاء هيئة التدريس في كلا الجامعتين من عدم توافر مقومات البحث العلمي في كلا الجامعتين. يعاني أعضاء هيئة التدريس في كلا الجامعتين من الروتين الإداري، وعدم توافر الأجهزة و الأدوات اللازمة للبحث العلمي.أكد أعضاء هيئة التدريس في كلا الجامعتين من عدم اهتمام الجامعة والمؤسسات المجتمعية ببحوثهم العلمية.

كلمات مفتاحية: المعوقات ، البحث العلمي،الجامعات العربية،أعضاء الهيئة التدريسية.

1. مقدمة:

يتميز عالمنا الآن بالمتميزات الحديثة والسريعة التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص (ثورة المعلومات) التي بدأت في العقدين الماضيين وأخذت طابعاً مميزاً عن باقي مكونات المعرفة الإنسانية كونها تنقل خصوصيات هذه المعرفة بسرعة فائقة إلى مختلف أنحاء الأرض وتيسر تضاعف الإنتاج التراكمي للمعرفة الإنسانية خلال سنوات بدلاً من كما كان الحال في بداية القرن العشرين.ولعل المستفيد الأساسي من هذه الثورة وفي نفس الوقت المحرك الرئيسي لها هو البحث العلمي، وتزامن مع هذا التطور المذهل، وربما سببه مستجدات اقتصادية وسياسية تجعل من العالم قرية عالمية تتشابك فيها المصالح والأهداف ويبرز فيها من امتلك القدرة على تطوير نفسه وإمكانياته، ويضمحل من لم يجاري العصر والسيطرة على تقنياته.وبذلك فقد بات من المؤكد أن الثروة الحقيقية للشعوب والأمم في ناسها رجالا ونسائهم الأمل والعنصر الفاعل لتحقيق التنمية الإنسانية بتحرير الإنسان من الخوف والجهل والحرمان, لذالك لابد من التأكد على أن الرأسمال المعرفي بما في ذلك البحث العلمي لأنه ما أصبح ركيزة أساسية لجميع جوانب النشاط الإنساني ولمفهوم التقدم والرقي والرفاه (محمد بن احمد: 2006، 605). لذا يتوقف ضمان بقاء الأمم والمجتمعات في قدرتها على ربط الجامعة والبحث العلمي في عملية التنمية بطريقة منهجية متطورة قائمة على خطة برامج هادفة تحدد أولويات البحث في كل مجال من مجالات التنمية بغرض دمج مراحل البحث العلمي في عملية تطوير كل قطاع. وخاصة بعد أن انتقل الحوار حول سياسة التعليم العالي والبحث العلمي منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي وفي ظل الدولة، إلى الساحة العالمية بتحريض من مؤسسات التمويل العلمي العالمية مثل البنك الدولي وهيئة اليونسكو اللذين اتفقا في مواقفهما على أن الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في العالم غير مرضٍ، ولعله سيبقى كذلك على المدى المتوسط والبعيد وهذا ما يدعو إلى التشاؤم في عملية توليد القدرات البشرية اللازمة لدخول مجتمع المعرفة **(Rollin kent,1996)**.

ولابد من الإشارة إلى أن مهمة النهوض الشامل والمتكامل بجميع بنى التطور وعلى رأسها البحث العلمي، مهمة جماعية وتكاملية تقع على عاتق جميع فعاليات المجتمع ومؤسساته بتوفير مستلزماته واستحقاقاته والمناخ المواتي لتطوره ونهوضه فمشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً منهجياً لحلها، ولم يعد مناسباً استخدام الطرائق غير العلمية واللجوء إلى المحاولة والخطأ في مواجهة هذه المشكلات (ذوقان عبيدات وآخرون: 1999، 1). ويعد عصرنا الحالي بحق عصر العلم والتكنولوجيا وقد أصبحا مصدرا رئيسا لقوة الإنسان المعاصر، لاسيما وأن الثورة العلمية والتقنية مستمرة وتزداد عمقا في مجمل مناحي الحياة،وتمثل التكنولوجيا عاملا هاما في تحديد صورة المجتمع، وبذلك فقد أصبح البحث العلمي شرطاً هاماً لتقدم المجتمع، ويشتمل على مناحي الحياة كافة بما فيها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية (شادية التل: 1998،15). فالجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي المكان المناسب لحل جميع الصعوبات الاجتماعية والصناعية والزراعية والطبية والإدارية والاقتصادية وغيرها على المستوى الوطني، وهذا يتطلب تأمين احتياجات البحث العلمي من مراكز بحثية وأدوات ومخابر ومعامل ومراجع وأجهزة تقنية متطورة وأموال كافية (فايز فلوح: 1999،9).

2. مشكلة البحث:

لقد أدركت الدول المتقدمة أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والمهارية، وإلى أن تحقيق أهدافها ومرامي سياساتها مرهون بالتفوق في مجال البحث العلمي لأنه هو الركيزة الأولى والدعامة الأساسية في اقتصاد الدول وتطورها، وتحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية، وتحصين دفاعاتها. وبذلك يصبح البحث العلمي ضرورة لا يكمن تجاوزها بالنسبة للبلدان العربية، لأنه السبيل الوحيد لردم الفجوة التي تفصل البلدان التي هي في طور النمو عن العالم المتقدم، كما أنه لا يمكن المحافظة على إنجازاتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على هويتنا وكياننا إلا بامتلاك ناصية البحث العلمي، ولكن للبحث العلمي شروط وظروف واستحقاقات لابد من توافرها، إذا أريد له أن يصبح حقيقة واقعة، وأن ينجح النجاح اللازم وينجز ما تم التخطيط له من مراحل (فاخر عاقل: 1988: 272). وتعد مؤسسات التعليم العالي

هي المكان الرئيس للنهوض بالبحث العلمي. ويأتي هذا البحث في سياق تشخيص وتحديد المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي دمشق والكويت, واللتان تعدان المؤسستان المعنيتان بشكل مباشر ببناء الإنسان وتنشئته على التفكير العلمي وتنمية مهارات البحث العلمي لدى الخريجين والتي ستنعكس على المجتمع في مختلف فئاته, لاسيما وأن البحث العلمي في البلدان العربية يعاني من مشكلات عديدة ومزمنة ، وبذلك تتلخص إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي: ما معوقات البحث العلمي في كل من جامعتي دمشق والكويت من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية العاملين فيها، وما سبل تجاوزها.

3. أهمية البحث:

1. يلعب البحث العلمي دوراً مهماً في الوصول إلى نظام تربوي متطور ذي مرودية عالية، يقدم البدائل الملائمة لتهيئ المواطن حتى يكون عنصر منتجاً وفعالاً في جميع قطاعات النشاط الوطني وذلك في إطار منظومة تربوية في كل أبعادها.
2. تظهر أهمية البحث من قدرته على تسليط الضوء عن أهم المعوقات التي تعيق تفعيل البحث العلمي في البلاد العربية من أداء دورة في تطوير التعليم بكل مستوياته .
3. يكتسب البحث أهميته من أهمية البحث العلمي في نهضة البلدين الشقيقين وتطورهما، إذ لا يمكن لبلد ما مهما امتلك من إمكانات وموارد وثروات طبيعية أن يلج أبواب التقدم والحضارة ما لم يتقدم بالبحث العلمي وتطبيقاته
4. كما يكتسب البحث أهميته من الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات, في حل المشكلات الاجتماعية والتنموية بأسلوب علمي والنهوض بالبحث العلمي من خلال تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة وبناء الاتجاهات الإيجابية نحوه

5. أهداف البحث:

تتحدد أهداف البحث في النقاط الآتية:

1- الوقوف بشكل منهجي على المعوقات التي تحول دون قيام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي دمشق والكويت بأبحاث علمية.

2- مقارنة المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كل من الجامعتين.

3- وضع حلول مناسبة مبنية على نتائج البحث لآفاق التعاون بين الجامعتين لتذليل المعوقات التي تواجه الباحثين في كل من الجامعتين.

4. أسئلة البحث:

سيحاول الباحثان الإجابة عن السؤال البحثي الرئيس الآتي: ما معوقات البحث العلمي في كل من جامعتي دمشق والكويت, من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيهما؟ وما سبل تجاوزها؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما ملامح البحث العلمي في الوطن العربي؟

2- ما واقع معوقات البحث العلمي (الإدارية، والمادية, والمعنوية) في جامعتي دمشق والكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

3- ما الحلول المناسبة لمواجهة المعوقات التي يواجهها البحث العلمي في كلا الجامعتين وتحول دون قيام أعضاء هيئة التدريس بأبحاث علمية؟

5. حدود البحث:

- اقتصر البحث على عينة ممثلة لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دمشق والكويت.

- اقتصر البحث على الإطار الزمني الذي أجريت فيه الدراسة هو العام الدراسي الجامعي 2008- 2009.

6. التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

- البحث العلمي: أورد ابن منظور في لسان العرب في مادة "بحث" بأنها طلبك الشيء، وفي المثل كباحثة عن حتفها بظلفها، والبحث أن تسأل عن شيء، وتستخبره وبحث عن الخبر وبحثه يبحثه بحثا، وكذلك استبحثه، وابتحثت، وتبحثت عن الشيء بمعنى واحد أي فتشت عنه (ابن منظور: لسان العرب). كما أورد في معنى العلم بأنه نقيض الجهل، علم علما، ورجل عالم وعليم، وقال ابن جني: لما كان العلم قد يكون الوصف به بعد

المزاولة له وطول الملابسة صار كأنه غريزة (ابن منظور: لسان العرب). وقد عرف بأنه "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها، وتطويرها وفحصها، وتحقيقها بتقصٍ دقيق ونقد عميق ثم عرضها مكتملة بذكاء وإدراك؛ لتسير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه إسهاماً حياً شاملاً (فان دالين: 1996، 17).

أما كير لنجر Kerlingr فقد عرفه بأنه "استقصاء منظم ومضبوط واختياري، وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر لطبيعية" (ثريا ملحس: 1973، 24)، ويعتمد فان دالين التعريف التالي "هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها" (Kerlinger. F. N. 1976). أما تعريفنا للبحث العلمي فهو "**النشاط الذي يقوم على طريقة منهجية في تقصي حقائق الظواهر بغية تفسيرها وتحديد العلاقات بينها وضبطها والتنبؤ بها، وإحداث إضافات أو تعديلات في مختلف ميادين المعرفة مما يسهم في تطويرها وتقدمها لفائدة الإنسان وتمكينه من بناء حضارته**".

- المعوقات: وهي جميع العقبات والصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تحول دون إنجاز أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاثٍ علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي، أو تشكل عقبة في نشاطهم العلمي.
- أعضاء الهيئة التدريسية: هم جميع الكادر من حملة شهادة الدكتوراه اللذين يعملون بالوظائف التدريسية في هذه المؤسسات من أساتذة وأساتذة مشاركين وأساتذة مساعدين ومعيدين ومساعدين مدرسين.

7. الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: ملامح البحث العلمي في الوطن العربي:

يحتل العالم العربي حوالي 10% من إجمالي الرقعة الأرضية في العالم ويكون العرب أكثر من 4% من إجمالي سكان المعمورة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي في عام 1997 حوالي 600 بليون دولار أسهمت فيه قطاعات الصناعات الاستخراجية والتمويلية بحوالي 32% بينما زادت قيمة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي

عن 55% وقلت قيمة مساهمة قطاع الزراعة عن 12% (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, تونس 2000, ص33 – 34). وبالنظر إلى ما سبق قد يخيل للقارئ إن العالم العربي يخصص من موارده ما يدعم قطاعات الإنتاج والصناعة ويوفر الحد الأدنى المطلوب, وهو ما قيمته 6بليون دولار للبحث والتطوير باعتبار إن الحد الأدنى السائد عالميا للإنفاق على البحث العلمي هو 1% من الناتج المحلي الإجمالي. (Subhi Qasem: 1998, p14).

ولكن الواقع للأسف لا يرقى إلى مستوى التوقعات, فقط قدر تقدير اليونسكو عن البحث والتطوير في العالم العربي إجمالي إنفاق الدول العربية في هذا المجال عام 1996 بحوالي 925,3 مليون دولار بلغ نصيب أربع دول (مصر والسعودية والمغرب والكويت) حوالي 566 مليون دولار أي ما يعادل 61% من إجمالي إنفاق الدول العربية مجتمعة وبمعنى أخر فإن إجمالي الصرف على البحث العلمي لازال أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 5,7 بلايين دولار أمريكي والذي يمثل 1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1996 . ويدل ذلك على إن تمويل البحث في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضا في العالم, فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي بشكل عام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 0,14% فقط في العالم العربي عام 1996, مقابل 2,03% عام 1994 للكيان الصهيوني و2,9% لليابان و1,62% لكوبا (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ،61). وفي عام 2000 خصص نحو 1,7% من إجمالي الناتج المحلي العالمي للبحث والتطوير, مقابل 1,6 عام 1997 وفي مجمل البلدان يرتفع هذا الرقم إلى (2,2%), وأعلى نسبة إسرائيل (4,7%) والسويد 4%, بينما في معظم البلدان النامية نادرا ما يتجاوز (0,2%) وفي عام 2000 خصصت جنوب أفريقيا (0,7%) من إجمالي ناتجها المحلي للبحث والتطوير, وهي نسبة أعلى من سائر بلدان أفريقيا الجنوب الصحراوية (0,2%), وتمنح البلدان العربية في أفريقيا وأسيا (0,1%) من إجمالي ناتجها المحلي للبحث والتطوير, وفي العام 2000نفسه، استثمرت أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي(0.6%) من إجمالي ناتجها المحلي في البحث0(منظمة الأمم

المتحدة للتربية والعلم الثقافة، تقرير العالمي لليونسكو، 2006، ،104). وفي هذا الصدد يُلاحظ إن الدول العربية تخصص أقل من (0,5%) من ناتجها المحلي الإجمالي لأعمال البحث والتطوير، بينما تخصص الدول المتقدمة حوالي 2 إلى 5% من ناتجها المحلي ،(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 76). وبالإضافة إلى ذلك، يأتي 89%، من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% فقط، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50% (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، 72). وبالمقارنة مع الموازنات العسكرية للبلدان العربية بموازنات التعليم والبحث العلمي تظهر إن هذه الموازنات هزيلة حيث تشير الإحصائيات إلى أن العرب يستهلكون 43 من مجموع المستهلكات العسكرية في العالم (مصطفى الكفري، 2004، 2). ومن المؤشرات الايجابية نوعاً ما زيادة مساهمة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي من نسبة تقل عن 1% في عام 1992 إلى حوالي 3% في عام 1996، ومع إن نسبة مساهمة القطاع الخاص أقل بكثير من النسب السائدة عالميا إلا إن الزيادة تدعو للتفاؤل في أن هيكلية الدعم في الوطن العربي تتغير في الاتجاه المناسب (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم 2000، 37). حيث بلغت نسبة تمويل القطاع الخاص في ثلاث دول عربية هي مصر الذي بلغ حجم التمويل الخاص 3% والمغرب كذلك, وزادة في تونس إلى 5,36% والدعم المتوفر من القطاع الخاص لأغراض البحث العلمي هو ما تمتاز به الكويت على باقي الدول العربية و يرجع أساسا إلى إنشاء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي حيث تمويل المؤسسة أنشطتها من خلال مساهمات من الشركات المساهمة الكويتية التي تلتزم بتقديم 5% من صافي أرباحها إلى المؤسسة ، ومن معوقات البحث العلمي في العلم العربي أنه يعاني من قلة عدد الباحثين، حيث يبلغ العدد الإجمالي للباحثين المتفرعين للبحث في البلدان العربية, وبما في ذلك العدد المكافئ من حيث التفرغ من بين هيئة التدريس، حوالي 35000 يعمل قرابة نصفهم في جمهورية مصر العربية، ويتوافر في المتوسط 3,3% باحث (من مستوى الدكتوراه والماجستير) لكل 10000 فرد من القوى العاملة في البلدان العربية، وهذه النسبة متدنية إذ تمثل 3-10% من قيم

هذا المؤشر في البلدان المتقدمة, كما يوجد تفاوت في نسبة عدد الإناث المساهمات في مؤسسات البحث العلمي في البلدان العربية وتعتبر النسبة في مصر مرتفعة قياساً ببلدان عربية أخرى (تقرير البيئة الإنسانية العربية 2003؛ 72). كما يوجد انخفاض في نسبة العلماء والمهندسين العاملين في البحث العلمي في البلدان العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم باعتبار هذا من مؤشرات المعتمدة لرصد واقع التكنولوجيا في العالم, فقد بلغ عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث العلمي والتطوير (لكل مليون من السكان) في مناطق العالم بين عام 1990 – 2000, وفي الوطن العربي بلغ قرابة 500 عالماً ومهندساً مشتغلين بالبحث لكل مليون نسمة, وهذا الرقم مازال ضئيل مقارنتا مع الدول الأخرى التي وصل فيها العدد إلى 4000 لكل مليون نسمة في أمريكا الشمالية وفي أوروبا قرابة 2500, وفي الإقيانوسية وصل إلى ما يزيد عن 3000 عالماً ومهندساً, ولكن على مستوى العالم كله وصل إلى نحو1000 عالماً ومهندساً (تقرير التنمية البشرية , برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002). وبالإضافة لكل ذلك فأنه نتج نسب البحث والتطوير مخرجات علمية وتقانية قابلة للقياس, وتعد مقارنة ناتج النشر العلمي نسبة للفرد مؤشرا على أداء الأمم, ويمثل متوسط الناتج في العالم العربي لكل مليون ساكن 2% تقريبا من نظيره في بلد صناعي, رغم إن الناتج العلمي العربي ازداد من 11 ورقة بحثية لكل مليون عام 1985 إلى 26 ورقة بحثية لكل مليون عام 1995, وبالمقارنة مع الصين ففي عام 1981 كانت تنتج نصف مخرجات العالم العربي, وتساوت مع العرب بحلول عام 1987, أما ألان تنتج ضعف مخرجات العالم العربي, وفي عام 1981 كانت جنوب كوريا تنتج 10% من مخرجات العالم العربي وفي عام 1995 أصبحت مساوية له تقريباً (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 61- 62). كما إن الإنتاج العلمي العربي في الدوريات الدولية المحكمة والمسجل في فهرس مؤسسة المعلومات العلمية من سنة 1968 إلى سنة 1996 بانتظام إذا ارتفع من 465إلى 6652 مقالة صادرة من 175 جامعة عربية وأكثر من 1000 مركز أو مختبر بحث, في حين إن إسرائيل ولنفس الفترة تطور إنتاجها من 1125 مقالة سنة 1968 إلى 10206 سنة 1995, وبالرغم من تقلص الفارق بيننا وبين الكيان

الصهيوني إلى أنه لازال كبيرا جداً (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـوم تـونس، 2006،632).

كما تقاس نوعية القدرات العلمية بعدد الاقتباسات المرجعيـة أو الاستشـهادات بالمنشورات العلمية, حيث تبين أن نسبة الاستشهادات بالبحوث العربية هي أدنـى مـن متوسط نسبة بقية البلدان النامية, ففي حين بلغ معـدل الاستشـهاد للولايـات المتحـدة الأمريكية 3,82 وفي الكيان الصهيوني أكثر مـن 3 استشـهادات للورقـة الواحـدة ويتراوح المعدل العربي بين 99% بلبنان و0,60 بمصر في حين إن معـدل كوريـة الجنوبية 1,51 والبرازيل 1,33 وتايوان 1,44, كما بلغ عدد المقالات التـي يزيـد الاقتباس منها عن 40 مرة في الولايات المتحدة الأمريكية 10481 وإسـرائيل 169 والهند والصين 31 في حين بلغت في مصر والسعودية والجزائـر والكويـت 1 فقـط (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2006 ،632, تقريـر التنميـة الإنسـانية العربية 2002 ،62 الجدول 5-1, تقريـر التنميـة الإنسـانية العربيـة، 2003، ،70).أما إنتاج الكتب فهناك شواهد عديدة تؤكد النقص الشديد في التأليف، حيث تحظى الكتب الدينية والكتب التعليمية بنصيب الأسد، مع محـدوديتها فيمـا يخـص المحتـوى الإبداعي الجديد، لذلك نجد أنه في 1991 أصدرت البلدان العربية 65 كتابـاً مقابـل 102000 كتاب في أمريكا الشمالية, ويبدو أن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب فـي البلدان العربية مقارنة بعدد السكان، أي إن إنتاج الكتب فيها لم يتجـاوز 1,1 % مـن الإنتاج العالمي رغم إن العرب يشكلون نحو 5% من سـكان العـالم (تقريـر التنميـة الإنسانية العربية، 2003، 68). أما الكتب المترجمة فأرقامها هزيلة للغايـة فالعـالم العربي يترجم سنوياً ما يقرب 330 كتاباً وهو خمس ما تترجمه اليونـان، والإجمـالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن يبلغ 100000 كتاب، وهو ما يوازي تقريباً ما تترجمه أسبانيا في عام واحد (شوقي جلال، 999 ،38). ومن بين مؤشرات إنتاجية المنظومة البحثية تعتبر عدد براءات الاختـراع دلـيلاً علـى قـدرة المنظومة في الابتكار والتجديد، وقد هيمنت على هذا الميدان المهم الأقطاب الثلاثة فـي

العالم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وبالنسبة للوطن العربي فإن عدد البراءات المودعة لديها قليلة والباحثين العرب لا يعيرون أهمية لهذا الموضوع مما أتاح لعديد من الدول المتقدمة الاستفادة من ابتكارات علمائنا المنشورة، وإذا ما نظرنا في مجموع البراءات المسجلة بالمؤسسة الأمريكية USTPO نجد إن نسبة 0,5% صادرة عن دول جنوب المتوسط التي تشمل الكيان الصهيوني والجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس وتركيا وسوريا ومالطا وترتفع هذه النسبة إلى 0,6 بالنسبة للديوان الأوربي للبراءات EPO وبالمقارنة بين الوطن العربي والكيان الصهيوني في هذا الميدان تبين الفجوة الكبيرة التي تفصل بينهما إذ إن ناتج الكيان من البراءات يعادل 24 مرة ناتج الوطن العربي في حين يعادل ناتجه من البحث والتطوير مرة ونصف الناتج العربي من حيث النشر (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم2006،635-336). وبلغ عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية من بلدان عربية وغيرها بشكل متفاوت حيث بلغ عددها للبحرين 6 ومصر 77 والأردن 15 والكويت 52 وعُمان 5 والسعودية 171 وسوريا 10 والإمارات 32 واليمن 2 وبالنسبة لكوريا 16328 وإسرائيل 7652 وتشيلي 147 (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ،70 جدول 3-1). كما تشير الإحصاءات في مجال هجرة الكفاءات العربية في الخارج إلى مشكلة حقيقية حيث يعيش عدد ضخم من الكفاءات العربية عالية التأهيل خارج البلدان العربية وعند نهاية القرن العشرين كان يقدر إن حوالي 1,000,000 (مليون) مهني عربي وهو تقدير يومئ بالمقارنة بتقديرات سابقة إلى تصاعد هجرة الكفاءات من المنطقة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، 68). حيث بينت الإحصاءات إن ما نسبته 54% من الطلبة العرب الدارسين في مجتمعات غربية لا يعودون إلى أوطانهم وإلى إن 34% من الأطباء والمتمرسين في بريطانيا وحدها هم من العرب (عيسى الأنصاري، 2004، 1،). أما فيما يتعلق بالفجوة الرقمية والتي يتم التعبير عنها بمجموعة من التوزيعات الإحصائية لعدد من المؤشرات من قبيل عدد الهواتف الثانية وعدد الحواسيب الشخصية وعدد المواقع الانترنيت ومستخدميها منسوبة إلى إجمالي عدد السكان، ويأتي الإقليم العربي ضمن

الشرائح الدنيا, فهذه التوزيعات الإحصائية يكفي مثلاً هنا فيما يخص الانترنيت إن نصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الانترنيت يبلغ 0,5% في حيث تبلغ نسبة العرب إلى إجمالي السكان العالمي 0,5% تقريباً (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 72). وتشير الدراسات إلى أن هناك (7) دول من أصل 17 دولة عربية لديها عدد مستخدمي الانترنيت بالنسبة إلى عدد السكان أقل من 1% وفي المقابل هناك ثلاث دول تتجاوز نسبة مستخدمي الانترنيت فيها 10% من السكان وتبرز دولة الإمارات العربية كرائدة في هذا المجال بنسبة 34% تليها البحرين بنسبة 20%هذا مع الأخذ بالاعتبار أن نسبة مستخدمي الانترنيت في العالم هي 8,2 % من عدد السكان, وبالنسبة لانتشار أجهزة الحاسوب في الدول العربية فإن 13 دولة عربية من أصل 17 لديها نسبة انتشار أقل من المعدل العالمي والبالغ 7,74 لكل 100 فرد (يونس نصير، 2006، 93).

ثانياً: الدراسات السابقة:

- دراسة سلمان سلمان (1993): أزمة البحث العلمي في الوطن العربي: وهي دراسة نظرية تناول فيها الباحث بالدراسة والتحليل العوامل التي تؤثر في البحث العلمي في الوطن العربي، وقد أشار إلى بعض هذه العوامل يتعلق بمعطيات عالمية ومحلية ، وقد تعرض الباحث إلى أهم سمات الثورة العلمية والتكنولوجية، وتأثير كل من التعليم ونقل التكنولوجيا ونمط البحث العلمي بالوطن العربي.

- دراسة مروه أحمد (1994): "المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية": وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الأكاديمية والإدارية التي يشعر بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والأهلية في الأردن. وخلصت إلى مقترحات منها: منح أعضاء هيئة التدريس تسهيلات أكثر للقيام بالبحوث العلمية، وتشجيعهم للاشتراك في المؤتمرات، ووضع أسس غير معقدة لإجراءات الترقية.

- دراسة عنتر محمد (1995) بعنوان "معوقات البحث العلمي بالجامعة كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره" وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة ،وقد تألفت عينة الدراسة من 163 عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها ظهور مشكلة ضعف الحوافز المادية للبحث العلمي في مقدمة المشكلات التي يعاني منها أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة واحتلت مشكلة عدم توافر الأجهزة والأدوات والمستلزمات المادية المرتبة الثانية إما مشكلة عدم وجود خريطة بحثية فشغلت المرتبة الثالثة في حين احتلت مشكلة الحرية الأكاديمية المرتبة الأخيرة.

- دراسة مايكل شاتوك (1995): المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين: وهي دراسة نظرية تناول فيها الباحث بالدراسة والتحليل المفاهيم والوظائف الرئيسة للجامعة، وكذلك المهمات التي على الجامعة الوفاء بها ومنها: توفير التعليم العالي لخريجي المدارس الثانوية, متابعة البحوث العلمية, المساعدة في تلبية احتياجات المجتمع.

- دراسة عبد الله المجيدل (1999): "المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق": وقد تناول الباحث في دراسته المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق.وقد وجهت هذه الاستبانة لعينة من أساتذة الجامعة بلغت 400 عضو هيئة تدريسية. تم معالجة الإجابات بالبرامج الإحصائية المناسبة وخرجت بعدد من النتائج، ومنها: احتلت المشكلات المادية فيما يخص تدني الراتب المقام الأول بين المشكلات جميعها، تلتها مشكلة السكن، وفي المرتبة الثالثة عدم وجود بنك معلومات، وفي المرتبة الرابعة مشكلة المواصلات.

- دراسة مطانيوس ميخائيل (2002): بعنوان مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربوية في سورية والتي هدفت إن تقصي المشكلات التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية في سورية من خلال عملهم بوصفهم باحثين، وقد وجهت الاستبانة لعينة مؤلفة من أعضاء الهيئة التدريسية ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:احتلت المشكلات الخاصة بالمعلومات

والأدبيات والمراجع العلمية المرتبة الأولى ثم تلتها المشكلات المتصلة بالشروط العامة والخاصة المحيطة بعملية البحث ثم المشكلات الخاصة بأدوات القياس وعينات البحث ثم المشكلات الخاصة بأعضاء الهيئة.

– دراسة علي كاظم وفوزية الجمالي (2004): "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد البنية العاملية لمعوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس, ومعرفة المعوقات الحادة, وطبيعة الفروق العائدة لمتغيرات الدراسة, وقد حدد الباحثان 58 معوقا . توصل الباحثان إلى تحديد32 معوقا حادا تتطلب الحل والعلاج. أما الفروق الراجعة للكلية والجنس والرتبة العلمية فلم تكن دالة إحصائيا, وفيما يتعلق بالحلول المقترحة فقد أوصى الباحثان بإنشاء دار نشر تابعة للجامعة، وإعداد خطة سنوية أو خمسيه لأولويات البحث العلمي.

– دراسة عبدا لله المجيدل (2006) بعنوان"دراسة مقارنة لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة" وقد هدفت الدراسية إلى تحديد المعوقات التي تحول دون قيام أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة بأبحاث علمية ومقارنة هذه المعوقات في مؤسسات التعليم بنوعية الحكومي والخاص والوقوف على الأسباب الجوهرية لهذه المعوقات ، وقد اشتملت عينة الدراسات على كافة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة والكلية التقنية وجامعة ظفار وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج حيث اظهر البحث إن المعوقات الإدارية كانت الأشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة.

8. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، التي تصنف من الدراسات التحليلية الوصفية والتي تجري وفقاً لمنهج البحث الميداني الذي ينطلق من الملاحظة إلى التساؤل ومنه إلى الفرضية ومن ثم اختبار الفرضية وفقاً للخطوات الأساسية المعروفة للمنهج العلمي والموجهة نحو مهمة

معينة بهدف إنتاج معرفة جديدة تؤسس لخطوات لاحقة تعمق هذه المعرفة(رجاء أبو علام: 28،1989).

- مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الباحثين من أعضاء هيئة التدريس بجامعتي دمشق والكويت, ممن يقومون بمهمة التدريس من أساتذة ومدرس مساعد ومدرس ومعيد, والذين بلغ عددهم في جامعة دمشق (2800) عضو هيئة تدريس, وفي جامعة الكويت بلغ عددهم (1280) عضو هيئة تدريس.وتم اختيار عينة الدراسة البالغ عددها (180) من كلا الجامعتين بالطريقة العشوائية البسيطة, حيث بلغ عدد أفراد العينة من جامعة دمشق (140) ومن الكويت (40) فرداً, وتشكل هذه العينة ما نسبته (4,41) من مجموع مجتمع الدراسة.

أدوات البحث:

قام الباحثان بتصميم أداة البحث الرئيسة والمتمثلة باستبانة تشتمل على عدد من البنود، تغطي جميع الجوانب البحثية التي أراد الباحث دراستها، كما تجيب عن جميع تساؤلات البحث. وقد أجريت اختبارات الصدق والثبات على الأداة، حيث تم التحقق من صدق الأداة بتحكيمها لدى 18 محكماً من الأساتذة ذوي الخبرة في جامعة دمشق وجامعة الكويت، وتم تعديل بعض فقراتها وفقاً لملاحظات المحكمين. أما ثباتها فقد تم التحقق منه بواسطة إعادة التطبيق على عينة صغيرة بلغ عددها (31) من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق بفارق زمني مدته ثلاثة أسابيع. وتم حساب معامل الارتباط (حسب معامل كرونباخ ألفا) بين إجاباتهم في المرتين، حيث بلغ معامل الترابط 73% وهذا مؤشر على ثبات مقبول للأداة.

9. عرض النتائج:

السؤال الأول: ما واقع أهم معوقات البحث العلمي (المعنوية والمادية والإدارية) التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس في جامعتي دمشق والكويت وفقاً لمتغيرات الدراسة؟

تمن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفروض التالية التي تم فيها المقارنة بين استجابات أفراد العينة في كلا الجامعتين وفقاً لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (الجنس, الجامعة, المؤسسة، الرتبة العلمية, المؤهل, الخبرة). وفيما يلي ذلك.

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعتي دمشق والكويت حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير الجنس.

جدول (1)

يوضح الفروق بين متوسط درجات العينة حول معوقات البحث العلمي حسب متغير الجنس

الجنس / المعوقات	ذكور		إناث		د.ح	ت	مستوى الدلالة
	م	غ	م	غ			
معنوي	44.0	6.6	43.4	5.7	181	0.546	0.608 غير دال
مادي	45.4	7.5	43.06	5.9		0.464	0.100 غير دال
إداري	46.9	7.1	46.7	4.9		0.169	0.035 دال
كلي	133.4	19.6	133.2	13.8		0.072	0.060 دال

يتضح من الجدول (1) وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات أفراد العينة حول معوقات البحث العلمي بين الجنسين على المستوى الكلي, أما على مستوى المعوق المادي لا توجد فروق بين الجنسين وقد يرجع مع ذلك إلى أن الجامعات في الوطن العربي عامة لا تهتم كثيراً بالبحوث الجامعية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس, فضلاً عن عدم اهتمام المؤسسات في المجتمع المدني بأهمية تلك الأبحاث وحتى الوزارات المعنية لا تنظر إلى تلك الأبحاث أو الاستفادة منها لذلك نجد اغلب القرارات مبنية على قرارات شخصية وليست نتيجة البحث والدراسة, أما على مستوى المعوق المادي وجود فروق بين الجنسين وذلك لصالح الإناث رغم أن هذا الفرق غير واضح بينهم ونريد مع ذلك إلى إن الإناث من أعضاء هيئة التدريس لا ينظر للجانب المادي مثل الذكور ربما يعود إلى انشغالهن بالأمور المنزلية دون الاهتمام بتوفير المستلزمات المادية للأبحاث العلمية من مخابر وميزانية للبحث العلمي. وأما بخصوص المعوق الإداري فقد وجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين لصالح الذكور وقد يرجع ذلك إلى سعي أعضاء هيئة

التدريس الذكور إلى إجراء أبحاث علمية أكثر من النساء لذلك يشعرون بنقص الأمـور الإدارية أكثر من الإناث وخاصة في غياب الرحلات العلمية والروتين الإداري, وعـدم التوافق بين الإداريين والأكاديميين وانفراد بعض الإداريين بصلاحيات زائدة مما ينعكس على طبيعة البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس وخاصة الذكور.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعتي دمشق والكويت حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير الجامعة.

جدول (2)

يوضح الفروق بين متوسط درجات العينة حول معوقات البحث العلمي حسب متغير الجامعة

الجامعة / المعوقات	دمشق		الكويت		د.ح	ت	مستوى الدلالة
	م	غ	م	غ			
معنوي	44.7	5.6	40.7	7.9	181	3.57	0.000 دال
مادي	44.3	5.7	36.6	8.6		6.64	0.004 دال
إداري	47.8	5.3	43.3	9.3		3.90	0.000 دال
كلي	136.9	14.8	420.7	23.5		5.28	0.000 دال

يتضح من الجدول (2) وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات عينة الدراسة حول معوقات البحث العلمي في كل من جامعتي دمشق والكويت وذلك لصالح جامعة دمشق وذلك على المستوى الكلي, إما بالنسبة على مستوى كل معوق, فقد وجد فروق بين الجامعتين سواء على مستوى المعوق المعنوي والمادي وأخيراً الإداري, وقد يرجع ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت يتوفر لهم بعض مقومات البحث العلمي أكثر من جامعة دمشق وربما يرجع ذلك إلى أن جامعة الكويت توفر كل مستلزمات البحث العلمي نوعا ما نظراً لقلة عدد أعضاء هيئة التدريس فيها وقلة عدد الجامعات فيها على خلاف جامعة دمشق التي تضم حوالي خمس جامعات حكومية متعددة التخصصات فيها, وبالتالي يصعب توفير كل ما يتطلبه البحث العلمي وخاصة من الناحية المادية بينما في الكويت فهي بلد نفطية قد تغطي كل الأمور المادية التي يحتاج

إليها عضو هيئة التدريس وكل هذا ينعكس على بقية المعوقات وخاصة المعنوية والإدارية.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعتي دمشق والكويت حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير المؤسسة.

جدول (3)

يوضح الفروق بين متوسط درجات العينة حول معوقات البحث العلمي حسب متغير المؤسسة

المؤسسة / المعوقات	كلية علمية		كلية أدبية		د.ح	ت	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع			
معنوي	44.3	6.2	42.6	6.8	181	1.60	0.551 غير دال
مادي	42.6	7.0	42.4	7.6		0.177	0.622 غير دال
إداري	47.3	6.4	45.6	7.1		1.49	0.742 غير دال
كلي	134.3	18.0	130.8	19.0		1.175	0.898 غير دال

وباستقراء الجدول (3) يتضح أنه لا يوجد فروق دالة إحصائيا حول معوقات البحث العلـــمي من وجهة نظر أفراد عينة البحث على مستوى جامعتي دمشق والكويت, سواء كان ذلك بشكل كلي أو على مستوى المعوقات المعنوية والمادية والإدارية, بمعنى أن موقفهم واحد من هذه المعوقات, ويدل ذلك على أن كلا الجامعتين لا توفر مقومات البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعتين سواء في الكليات العلمية أو الأدبية, وقد تفسر ذلك بأن هذا الأمر فعلا حاصلا في أغلب جامعات الوطن العربي وهذا يتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي أكدت ضعف الحوافز المادية للبحث العلمي وعدم توفر الأجهزة والأدوات والمستلزمات إضافة للمشكلات الإدارية وخاصة الروتين البيروقراطي (راجع الدراسات السابقة).

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعتي دمشق والكويت حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير المؤهل.

جدول (4)

يوضح الفروق بين متوسطات انفراد العينة حول معوقات البحث العلمي حسب متغير الرتبة العلمية

رتبة / معوقات	أستاذ		أستاذ مساعد		مدرس		معيد		د.ح	ف	مستوى دلالة
	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع			
معنوي	41.1	6.1	44.0	6.7	44.5	6.7	44.8	5.7	3	2.249	0.084 غير دال
مادي	39.7	8.3	43.0	7.0	42.2	8.4	43.7	5.4		2.051	0.108 غير دال
إداري	44.8	7.8	46.4	6.8	47.3	6.6	48.1	5.5		1.601	0.191 غير دال
كلي	125.8	19.5	133.5	19.1	134.1	19.5	136.8	14.7		2.262	0.083 غير دال

وباستقراء الجدول (4) يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات أفراد العينة حول معوقات البحث العلمي حسب متغير الرتبة العلمية, ويدل ذلك على أن جميع أعضاء هيئة التدريس مع اختلاف الرتبة لعلمية ما بين أستاذ وأستاذ مساعد ومدرس ومعيد يعاني نفس المعوقات في البحث العلمي, ويدل ذلك على أن جميع أعضاء هيئة التدريس في كلتا الجامعتين (دمشق – الكويت) يعاني على المستوى المعنوي أثناء إجراء البحوث من عدم الاهتمام بما يقوم به سواء من قبل الجامعة أو مؤسسات المجتمع، وأنه لا يتوفر له المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي وعدم الأخذ برأيه في وضع القرارات الجامعية سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى أبحاثه, وكذلك الأمر بالنسبة للمعوق المادي فجميع أعضاء هيئة التدريس يشكون من نقص المستلزمات المادية سواء على مستوى ما تطلبه الأبحاث العلمية من أدوات وتكنولوجيا ومخابر أو على مستوى المردود المادي لعضو هيئة التدريس, أما بالنسبة للمعوق الإداري والذي يشكل بالنسبة لهم معوق هام لإجراء بحوث علمية ترقى إلى مصاف المنشورات العلمية التي تلقى اهتمام عالمي وعربي ومحلي إلا إنهم يؤكدون الإجراءات الإدارية لها دور كبير في التقليل من أهمية الأبحاث العربية سواء على مستوى النشر في المجالات العالمية أو على مستوى الإبداع والاختراع سواء في الكليات العلمية أو الأدبية.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعتي دمشق والكويت حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير المؤهل.

جدول (5)

يوضح الفروق بين متوسطات انفراد العينة حول معوقات البحث العلمي حسب متغير المؤهل

المؤهل / معوقات	بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه		د.ح	ف	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع	م	ع			
معنوي	47.7	5.1	42.9	6.5	43.9	6.3	2	2.687	0.048 دال
مادي	45.8	5.6	42.3	7.2	42.3	7.3		1.769	0.229 غير دال
إداري	49.2	5.9	46.5	7.3	46.6	6.3		0.830	0.479 غير دال
كلي	142.9	15.2	131.9	19.7	132.8	17.5		1.823	0.145 غير دال

يتضح من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول معوقات البحث العلمي سواء على المستوى الكلي أو على مستوى المعوق المادي والإداري، وقد يرجع ذلك إلى أنه لا يوجد هناك خلاف بحسب المؤهل العلمي أي لا فرق بين معاناة طالب البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه فالجميع يعاني من نقص في الجوانب المادية التي نحتاج إليها لإجراء البحوث العلمية فالجميع يعاني بدرجة عالية جداً من نقص في المخابر والمعامل ونقص في الميزانية والمكافآت..الخ, وهذا يتفق مع دراسة عنتر لطفي محمد التي أكدت أن مشكلة ضعف الحوافز المادية للبحث العلمي في مقدمة المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في سلطنة عمان, وعلى المستوى الإداري أيضا يعاني أفراد العينة في الجامعتين من مشكلات إدارية وهذا يتفق مع دراسة محمد عيد ديراني, أما بالنسبة للمعوق المعنوي فقد وجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد وذلك لصالح البكالوريوس ثم تليها الدكتوراه ثم الماجستير, وقد يعود ذلك إلى أن أصحاب المؤهل

(البكالوريوس) من المستجدين على البحث العلمي لذلك يعانون من صعوبة نشر الأبحاث وتوفر الجو المناسب فضلاً عن ضعف المهارات البحثية لديهم على عكس أصحاب المؤهلات الأخر (الماجستير – دكتوراه).

الفرض السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعتي دمشق والكويت حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير الخبرة.

جدول (6)

يوضح الفروق بين متوسطات افراد العينة حول معوقات البحث العلمي حسب متغير الخبر

الخبرة / معوقات	اقل من 5		10 – 5		أكثر من 10		د.ح	ف	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع	م	ع			
معنوي	44.8	5.6	43.1	7.2	44.0	6.1	2	0.971	0.381
مادي	44.4	6.2	41.8	6.9	42.2	7.7		0.940	0.146
إداري	47.8	6.2	46.5	7.2	46.5	6.4		0.654	0.521
كلي	137.1	16.1	131.4	19.5	132.8	18.3		0.332	0.267

وباستقراء الجدول (6) يلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول معوقات البحث العلمي وفقا لمتغير الخبرة على جميع المستويات سواء المعنوي أو المادي أو الإداري وحتى الكلي، ويدل ذلك على إن ليس هناك فرق حول المعوقات التي تواجه الباحثين رغم الخبرة بينهم التي تمتد بين 5 إلى أكثر من 10 سنوات وهذا يعني إن الصعوبات التي تواجههم واحدة ويرجع ذلك إلى إن الجامعات العربية على اختلافها لا تهتم بتلك البحوث وبالذين يقومون بها, والدليل على ذلك إن جميع نتائج البحوث تبقى حبيسة الأدراج والرفوف في المكتبات, ولا يتم الرجوع لها في إجراء أي تطوير في مختلف المؤسسات, وبالتالي جميع أرجاء الوطن العربي في مختلف مؤسساته ومنها الجامعات يعاني من البيروقراطية الإدارية, وأيضا تعاني من طريقة الاستفادة من الميزانية التي تخصص لها من الموازنة العامة للدولة مما يؤثر في

توفير مستلزمات البحث العلمي من أدوات ومستلزمات ومراجع ومكافآت...الخ, ويتفق ذلك كله مع جميع الدراسات السابقة التي تطرق لها البحث الحالي.

السؤال الثاني: ما واقع أهم معوقات البحث العلمي (المعنوية والمادية والإدارية) التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق وفقاً لمتغيرات الدراسة.

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفروض التالية التي تم فيها التعرف على استجابات أفراد العينة في جامعة دمشق وفقاً لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (الجنس, الجامعة, المؤسسة، الرتبة العلمية, المؤهل, الخبرة). وفيما يلي ذلك.

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة دمشق حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير الجنس.

جدول (7)

يوضح الفروق بين متوسط درجات استجابات عينة دمشق حول معوقات البحث العلمي حسب متغير الجنس

متغير الجنس / المعوقات	ذكور		إناث		د.ح	ت	مستوى الدلالة
	م	غ	م	غ			
مادي	45.0	5.43	42.0	6.13	141	2.774	0.006 دال
إداري	48.2	5.34	46.4	5.19		1.809	0.073 غير دال
معنوي	45.2	5.56	43.2	5.88		1.867	0.064غير دال
كلي	138.6	14.40	131.6	15.26		2.443	0.016 دال

يتضح من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة في جامعة دمشق حسب متغير الجنس حول المعوق المادي، وذلك لصالح الذكور، وأيضا على المستوى الكلي وقد يرجع ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس من الذكور أكثر انجاز للبحوث العلمية في جامعة دمشق لذلك يعانون من المشكلات المادية سواء المتمثلة بالمكافآت وتوفير المستلزمات, وهذا ما أشار إليه أغلب الدراسات السابقة, بينما

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول المعوق المعنوي والإداري ويدل ذلك على اتفاقهم على المعوقات المعنوية والإدارية.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة دمشق حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير المؤسسة.

جدول (8)

يوضح الفروق بين متوسط درجات استجابات عينة دمشق حول معوقات البحث حسب متغير المؤسسة

المؤسسة / المعوقات	علمي		أدبي		د.ح	ت	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع			
مادي	43.8	5.83	46.6	4.63	141	2.129	0.035 دال
إداري	47.8	5.56	47.9	4.06		0.066	0.947 غير دال
معنوي	44.9	5.92	43.7	4.10		0.939	0.349 غير دال
كلي	136.6	15.51	138.3	10.85		0.475	0.636 غير دال

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بجامعة دمشق حول المعوق المادي حسب متغير المؤسسة لصالح الأدبي، وقد يرجع ذلك إلى أن المؤسسات العلمية تتوفر فيها بعض المخابر والأجهزة أكثر من المؤسسات الأدبية وغيرها من المتطلبات المادية، بينما لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المؤسستين حول المعوقات المعنوية والإدارية.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة دمشق حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير الرتبة.

جدول (9)

يوضح دلالة الفروق بين المتوسطات في جامعة دمشق حسب الرتبة حول معوقات البحث العلمي

الرتبة / المعوقات	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	معيد	د.ح	ف	مستوى الدلالة
	م	م	م	م			
مادي	42.5	44.6	45.3	43.7	139	0.80	0.49 غير دال
معنوي	43.3	44.4	45.0	44.8		0.31	0.81 غير دال
إداري	45.4	48.3	47.8	48.1		0.84	0.47 غير دال
كلي	131.3	173.3	137.9	136.8		0.605	0.613

يتضح من الجدول (9) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة دمشق حول معوقات البحث العلمي على المستوى الكلي وأيضا على مستوى المعوق المادي والمعنوي والإداري, ويدل ذلك على أن متطلبات البحث العلمي غير متوفرة حتى على مستوى الرتبة العلمية بين القائمين بالبحوث العلمية فالجميع يعانون من نقص من مستلزمات البحوث العلمية حتى الأستاذ الدكتور والمعيد الذي في بداية مشواره في طريق البحث العلمي, وقد يرجع ذلك إلى عدم توفير مكتبة خاصة بالدراسات العليا لأعضاء هيئة التدريس مستقلة عن المكتبة العامة التي يرتادها طلاب الإجازة مما يعيق إجراء البحوث بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً عن المعوقات المادية والإدارية وما أشارت إليه الدراسات السابقة.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة دمشق حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير الخبرة.

جدول (10)

يوضح دلالة الفروق بين المتوسطات في جامعة دمشق حسب الخبرة حول معوقات البحث العلمي

الخبرة / المعوقات	اقل من /5/ سنوات م	من /5-10/سنوات م	10 فاكثر م	د.ح	ف	مستوى الدلالة
مادي	44.45	43.69	44.89	140	0.54	0.58 غير دال
معنوي	44.86	44.32	45.21		0.31	0.73 غير دال
إداري	47.86	47.77	47.89		0.007	0.99 غير دال
كلي	137.18	135.73	138.00		0.278	0.758 غير دال

وباستقراء الجدول (10) تبين أنه لا يوجد فروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في دمشق حول معوقات البحث العلمي سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل معوق (مادي – معنوي- إداري)، وقد يرجع ذلك إلى إن جميع أفراد العينة رغم التفاوت في سنوات الخبرة يعانون من صعوبات في البحث العلمي على جميع المستويات سواء من نقص في المستلزمات والأجهزة والمخابر أو بتوفر المكافآت والحوافز المادية أو الروتين في نشر الأبحاث واتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بالبحوث التربوية وكل ذلك يعود إلى مركزية القرارات الإدارية.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة دمشق حول معوقات البحث العلمي يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

Abstract

This research purposes to discover that impediments which prevent professoriate. In addition to knowing which of these universities suffers from that impediments than the other by comparing between answers of the professoriate, then putting the suitable resolutions in order to reduce the impediments that encounter the researchers in both the universities. This research uses the comparative method and the descriptive method and one of its tools the referendum which has applied on sample of the professoriate in both the universities, where the number of the sample's members in (the Kuwait university are 40 members, and the sample's number in Damascus university are 142 members). This research concludes many results, some of the important ones:

- The professoriate in both the universities face much material, moral and directive impediments, which cumber the research work with some difference in the answers.
- The professoriate of Damascus University suffer from lacking in the material necessaries of the research work more than Kuwait university's professoriate.
- The professoriate in both the universities focus on deficiency of the research work's constituents in both the universities.
- The professoriate in both the universities suffer from the directive routine and lacking of devices and the necessary tools of the research work.
- The professoriate in both the universities assure lacking of care of the university and the societal institutions about their research work.

Key words: Impediments, Scientific Research ,Arabic Universities, Professoriate.